

عمان: الخميس ٧ محرم سنسة ١٤١٥ ه . المرافق ١٦ حزيسران سنة ١٩٩٤ م . العسدد ٢٩٧٧

المغمة	الفهرس
1777	نض الدورة الاستثنائية لمجلس الاسسسة
146.	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدست ور
1381	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامي المستة
1784	أعلان بطـــــلان قانون مؤقـــــت
3371	اتفاتية بين المملكة الاردنية الهاشمية واليابان للخدمات الجوي
1701	قرار رقم - ١ - لسنة ١٩٩٤ صادر عن المجلم سيس العالي لتنسير الدستور
1401	تشكيل لجنتي التقاعد ــ المدنى والعسكري ــ
1404	اعلان صادر عـــن وزيـــر الداخليـــة

مديرية المطابع العسكرتية

# مكذات الاصل

# سخرا كحسبين لأول ملك المملكة الأرد نسب الهاشمية

بمتنضى النقسرة - ١ - المادة ٨٢ من الدستسور نصدر ارادتنا بما هسو آت :-

تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من تاريخ ١٦-٢-٢-١٩١١ .

المسين بن طال

1998-7-11

رئيسس السسوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي

· . .

وزيسر الداخليسية مسلامسه حميساد

صادر بمقتضى المادة - ٩٤ من الدستور

يعلنانه عملا بالمادة ــ ؟ ٩- من الدستور احيل القانون المؤقت رقــم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون شكيـل المحاكم النظامية المنشور في عدد الجريــد والرسمية رقم ٢٦١٤ العسادر بناريخ ٩-٣-١٩٨٩ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكيسة السامية بالموانقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٢ لسفة ١٩٨٩ المشار اليه .

11-1-3111 g.

رئيــس الـــوزراء الدكتور عبد السلام المجالي

# نحن الحسن بن طهول مَائب جهولة الملك المعظم

بمقنضى المسادة ـ ٣١ ـ من الدستـ ور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيسان والنسواب نصادق علسى القانون الآتسي ونأمسر بأصسداره واضافته الى قوانين الدولـــــة : \_\_

# قانون رقم – ۱۰ – لسنة ۱۹۹۶ عاتون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامي ــــة

المادة ( ــ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ ) ، ويقرأ مــع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليسهنيما يلي بالقانون الاصلي ، وما طرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشر دفي الجريدة الرسميسة .

المادة ٢ \_ يلغى نص المادة ٢ من القانون الاصليبيويستعاض عنه بالنص التالي: \_\_

المادة ٢: \_

أ - تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس واربد ومعان ويعين لكل منها رئيس ومسدد من القضاة حسيما تدعو اليه الحاجه.

ب - تباشر محكمة استثناف معان عملها اعتبارا من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بتـرار منه ينشر في الجريسدة الرسمية وتستمر محكمة استثناف عمان بالنظر في التضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحياتها الاتليمية السي أن يصدر هذا الترار وآنئذ تحال جميعهذه القضايا الى محكمة استئناف معان الا اذا كانبت محجوزة للمرامعة او اصدار القرار .

المادة ٣ -- يلفى نص المادتين ٩ و ١٠ من القانسيون الاصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي : -

١ -- ١ -- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من التضاة وتنعقد من رئيس وتاضيين في التضايا الصلحية وتنعقد من رئيس واربعة قضاة على الاتل في التضابا الاخرى وفي حالة اصرار محكمة الاستثنائ على قرارها المنتوض ، أما اذا كانت التضبة المروضة عليها ندور حـــولنقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد أو تنطوي على اهمية عامة نتنعقد في هيئة عامة من رئيس وثمانية تضاة .

ب ــ أذا لم يشترك رئيس المحكمـة في هيئتها المنعقدة غيراسها القاضي الاقدم في المحكمة ويدعى أحد قضاة المحكمة لاكمال نصاب الهيئسة . ج - تصدر المحكمة ترارها بالاكثرية.

٢ -- اعتبارا من العمل باحكام هذا القانون تلغى وظيغة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .

# المادة ١٠- تنظر محكمة التمييز : -

١ - بصفتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا

٢ \_ بصفتها الحقوقية : \_\_

 إ \_\_ في الاحكام والقرارات الصادرةعن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائيــة أو التي تكون قيمة الدعوى فيها أكثر من خمسهائة دينار على أن تستمر في النظر في ...ي القضايا الحقوقية الميزة اليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمانة دينسار او اقل واصدار القرار فيها .

ب ــ اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانــــب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف بذلك.

ج - اذا رفضت محكمة الاستثناف اعطاء الاذن يحق لطالب الاذن أن يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي لديعد تدقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن أو الرفض •

· 1998-0-14

# الحسن بن طلال

الدكتور عبدالله عويدات

وزيــــر التربيـــة والتعليـــم ال**دكتور خالد العمري** 

رئيس الـــوزراء ووزير الخارجية والدفــاع الدكتور عبدالسلام المجالي نائب رئيس الوزر اء ووزير التعليـــم العالي الدكتور سعيد التل رئيس الوزراء الدكتور معن ابو نوار

وزير الاملام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير التخطيط بالوكالة **الدكتور جواد العناني** وزير الطاتة والثروة المدنية ووزير المالية بالوكالة وليسد عصفسور

وزيــــر المياه والــري الدكتور هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير الاوتاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة العقايات

وزيــــر الشميــة الاجتماميــة

راضي أبراهيهم

الدكتور محمد الصقور

وزير دولة للشؤون التانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي الدكتور عبدالرحيه ملحس

وزيسيسر السياحية والاثسار **الدكتور محمد عفاش العدوان** 

وزير دولة ووزير دولة الشؤون الخارجية بالوكالة **الدكتور فواز ابو الغنم** 

اليسب الهلسسة

وزيسرة المناعة والتجارة الدكتورة ريمسا خلسف الدكتور أمين محمسود

وزيــــر الاشمقال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النسور

# 

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤتت رقم ١٨ السنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٣٤تاريخ ١٧-٣-١٩٨٩ بسبب دمج احكامه في صلصب مواد القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ ، نقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموانقة على قرار مجلصل الوزراء رقم ٢٨ تاريخ ٢٨-٥-١٩٩٤ المتضمن اعلان بطلان القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

رئيسس السوزراء الدكتور عبد السلام المجالي

مدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقــــم ٢٨٢٢ تاريخ ٦-٤-١٩٩١ التنمن الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية المهاشمية واليابان للخدمات الجوية بشكلها التالي :ــ

# اتفاقية بين الملكة الاردنية الهاشميسة واليابان الخدمات الجويسة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشدمية وحكوم .....ةاليابان ، رغبة منهما في عقد اتفاقية بفرنس انشساء خدمك جوية تشغيلية فيما بين وما وراء اقليميهما .

وبما انهما اطراف في معاهدة الطيران المدنى الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١١١٤ ٠ نند اتنتها على ما يلــــــي :

#### المسادة الاولسسي

ا ـ تعني عبارة ( سلطات الطيران )فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية ، سلطة الطيران المدني/وزارة النتل ، واي شخص او هيئة مخولة للتيارباية اعمال في مجال الطيران المدني معارسة في الوقست الحاضر من قبل الوزارة المذكورة او اعمال مشابهة ، وفيما يخص اليابان ، وزير النقل واي شخص او هيئة مخوله للتيام باية اعمال في مجال الطيران المدني معارسة في الوقت الحاضر من قبل الوزير الذكر ام إعمال مشابهة .

ب ـ تعني عبارة ( المؤسسة المعينة ) مؤسسة الطيران التي قام بتعيينها احد الطرفين المتعاقدين بواسطة اشعار مكتوب الى الطرف المتعاقد الاخرمن اجل تشغيل خدمات جوية على الطرق المحددة في هذا الاشعار ، والتي تم اعطاؤها تصريح التشغيل المناسب من قبل ذلك الطرف المتعاقد الاخر ، وفقا لاحكام المادة ٣ من الاتفاقية الحالبة.

ج - تعني عبارة ( الاقليم ) فيما يخص الدولـة مساحة الارض وللياه الاقليمية المتاخمة لها الواقمة تحت سيادة تلك الدولة .

د - تعني عبارة « الخدمة الجوية » اي خدم - تجوية منتظمة تقوم بها طائرة للنتل العام للمسافرين ، الشحن ، أو البري - . . .

م - تعني عبارة ( الخدمة الجوية الدولية ) ايخدمه جوية والتي تمر عبر الغضاء الجوي الذي يعلسو
 اتليم اكثر من دولة واحدة .

و - تعني عبارة ( مؤسسة طبران ) اي مؤسسةنقل جوي تقدم او تشغل خدمةجويه دولية .

ز - تعني عبارة « التوتف لاغراض غير تجارية » الهبوط لاي غرض غير تحميل او تنزيل مسافرين ، شحن او بريـــد .

ي - تعني عبارة ( المدمة المتنق عليها ) أي خدية حوية مشغله على الطرق المحددة.

ا اللحق يشكل جزءا لا يتجزا من الاتفاقية الحالية ، وكل اشارة الى « الاتفاقية » يجب ان تتضمن اشارة الى اللحق ما لـم يشترط خلاف ذلـك .

#### المسادة الثانيية

يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الاخر الحقوق المحددة في الاتفاقية الحالية ، وبالاخس لتمكير مؤسسات الطبران المعينة من قبله بانشاء وتشفيل الخدمات الجوية المتفق عليهسسا .

#### المسادة الثالثية

- الخدمات المتفق عليها على اي طريق جوي محدد يمكن افتتاحها مباشرة او فيما بعد حسب اختيار
  الطرف المتعاقد الذي منحت اليه الحقوق المبينة في المادة ٢ من الاتفاقية الحالية ، وفقا لاحكام المادة ١١
  من الاتفاقية الحالية ، وليس قبل :
- ا .... ان يقوم الطرف المتعاقد الذي اعطى حقوق النقل بتعيين مؤسسة أو مؤسسات على الطريسة الجسسوي ، و
- ب -- أن يقوم الطرف المتعاقد الذي يمنح حقوق النقل باعطاء أذن التشفيل اللازم وفقا للانظمة والتوانين المطبقة لديهم إلى مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعينة ، والتي سوف تكون علزمه وفقا لاحكام الفقرة ٢ من هذه المادة والفقرة ١ من المادة ٧ ، بمنحها بدون تأخسي .
- ٢ يمكن ان يطلب من مؤسسات الطيران المعينة من قبل اي طرف متعاقد بأن نقنع سلطات الطيران فسي الطرف المتعاقد الاخر بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة لتشفيسل خدمات جوية دوليسسة .

# المسادة الرابعسة

- ا مؤسسات الطيران في كل طرف متعاقد سوف تتمتع بالامتيازات التالية نيما يتعلق بالخدمات الجوية الدولي ----------
  - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، و
  - ب حق التوقف في اقليم الطرف المتعاقد الاخرلاغرائس غير تجاريـــــــة .
- ٣ -- ليس في الفقرة ٢ من هذه المادة ما يخول مؤسسات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الامتياز في ان
   ينقل داخل القليم الطرف المتعاقد الاخر ، ركساب شحنا أو بريدا مقابل اجرة أو تعويض الى نقطة اخرى
   في القليم ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

## المادة الخامسة

الرسوم التي يمكن ان ينرضها او يسمح بنرضها اي من الطرنين المتعاقدين ، على مؤسسات الطيران المعينة لدى الطرف المتعاقد الاخر مقابل استعمل المطارات والتسهيلات الاخرى الواقعة نحت سيطرت يجب ان نكون عادلة ومعقولة وان لا تكريب ون اعلى من الرسوم التي سوف تدفع مقابل استعمال هدف المطارات والتسهيلات من قبل مؤسسات الطربيران التابعة الدول المفضلة أو من قبل اية مؤسسة طيران وطنية تابعة الطرف المتعاقد الاول وتعمل في الخدمات الجويسة الدوليسية .

#### المسادة السادسة

- ١ ــ الوتود ، زيوت التشجيم ، قطع الغيار ، المدات المعتادة ، ومخزونات الطائرة المتبقية على منن الطائرة والمستخدمة في الخدمات المنفق عليها المشغك عن قبل مؤسسات الطيران المعينة لاي طرف متعاقد يجب ان تعفى من الرسوم الجهرتية ، الضرائب المفروضة ، رسوم التفتيش والرسوم ، الضرائب أو الفرائض المشابهة الاخرى في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، حتى عندما تستبلك أو تستعمل على جزء من الرحلسة المشغلة فوق ذلك الإقليسسم .
- ٢ ــ الوتود ، زيوت التشحيم ، قطع غيار ، المعدات المعتادة ، ومخزونات الطائرة المحملة على متن الطائرات التابعة لمؤسسات العليران المسينة لاي طرف عند في الليم الطرف المتعاقد الاخر والمستعملة في الخدمات المتق عليها ، يجب وقتا لانظمة العلرف المتعاقد الاخير ، أن تعلى من الرسوم الجمركية ، الضرائب المغروضة ، رسوم التغنيش ، والرسبوم ، الضرائب أو الفرائض المشابهة الاخرى .

#### المادة السابعة

- ا يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق أو يلغى الامتياز التالمحددة في الفقرة أو ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية الحالية فيما يتعلق بمؤسسة الطيران المعينة من تبسل الطرف المتعاقد الآخر ، أو يغرض مثل عده الشسسروط كلما يبدو ذلك ضروريا عند ممارسة هذه الامتياز أت من تبل مؤسسة الطيران ، في أية حالة لا يكسون متتنفا بأن المكية الاساسية مع الرقابة الفعليسة المؤسسة الطيران تمود للطرف المتعاقد الذي عبسسن المؤسسة أو لرعايا مثل هذا الطرف المتعاقد .
- ١ يحق لكل طرف متعادد أن يعلق الامتيازات المارسة من قبل مؤسسة الطيران المعينة في الطرف المتعادد الاخر المشار اليها في الفترة (١) أهلاه أو أن يفرض هذه الشروط كلما يبدو ذلك ضروريا عند ممارسة هــــذه الامتيازات من قبل مؤسسة الطيران ، في أي حالا تفشل فيها مؤسسة الطيران هذه في الامتثال لقوانين ولانظمة المطرف المتعادد الذي يمنح هذه الامتيازات أو على العكس من ذلك تفشل في التشفيل طبقا للشروط المنسود المنسود عنيها في الانتفاقية الحالية بشرط أن لا يكون التعليق المباشر أو فرض الشروط ضروريـــــا لنع مخالفات لاحقه لهذه القوانين والانظمة ، أو: لاسباب تتعلق بسلامة الملاحه الجوية ، هذا الحق يجب أن يمارس عقط بعد التشاور في المعاقد الاخـــــــــر .

#### المادة الثامنية

يجب أن تكون المسات الطيران المبينة في كالاالطرنين المتعاددين عرصا عادله ومتكافئة لتشفيل

#### المادة التاسعية

في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها من تبيل مؤسسات الطيران المعينة لأي من الطرفين المتعاندين في حالة تشغيل الخدمات الطيران المعينه لدى الطبيب المعاند الاخر يجب ان تؤخذ بعين الاعتيار حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة الطيران الاخسيره على كانة الخطوط او على جزء من نفس الخطوط.

#### السادة العاشسيرة

- ١ ــ الخدمات المتنق عليها المتدمه من تبل مؤسسات الطيران المعينة لدى الطرفين المتعامدين يجب أن تكون على علاقة وثبقة مع احتياجات الجمهور لهذه الخدم\_\_\_\_ات .
- ٢ ــ الخدمات المتنق عليها المقدمه من قبل مؤسسات الطيران المعينة يجب ان تحافظ كهدف رئيس لها بنتديم عامل حموله معتول من السعه ملائم للمنطلبات الحالية والمتوتعه المعتولة بشان نقـــل المسافرين ، الشحن ، والبريد المبتدئه أو المتجهه إلى التليسم الطرف المتمالة الذي عين مؤسسة الطيران ، احكسام نقل المسامرين ، الشمن والبريد سواء المحمل أو المنزل في نقاط على الطرق المحددة في اقليم دول اخرى غير تلك التي قامت بتعيين مؤسسة الطيران بجبان تكون طبقا للمبادىء العامه للسمه والتي يجسب
  - ا ــ منطلبات الحركة من والى اقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة الطبران .
    - ب المتطلبات عبر عمليات مؤسسة الطبران .
- ج متطلبات الحركة للمنطقة التي تمر عبرها مؤسسة الطيران بعد الاخذ بعين الاعتبار الخدسات أَلْحَلْيَةُ وَالْاتْلَيْمِيْــــــــةً .
- ٣ السعه التي يمكن أن نقدم من تبل مؤسسسات الطيران المعينه في الاطراف المتعاقدة نيما يتعلق بالخدمات المتعق عليها يجب أن يتم الاتفاق عليها من خلال المشاورات بين سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاتدين ونقا للمبادىء الموضوعة في المواد ٨ و ١ والنقرات ١ و ٢ من هذه المادة .

#### المادة المادية عشيرة

- ١ -- التعرفات على اية خدمة متنق عليها يجب أن توضع بمستويات معتولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلنة التشغيل ، الربح المعقول، خصائص الخدمات \_ مثل معايير السرعة والتجهيز \_ والتعرفات للوسسات الطيران الاخرى لاي جزء من الطريسيق المحدد .
- ٢ -- هذه النعرمات يجب أن تثبت بناء على النصوص التالية ، ويجب على سلطات الطيران في كل طرف متعاقد ومنا للاجراءات المتخذة لدى كل طرف متعاقد التاكد بان مؤسسات الطيران المعينه تعمل ومنا لتلسك
- 1 يجب التوصل الى اتفاتية تعرفات كلما امكن من تبل مؤسسات الطيران المعينة المنية من خلال جهاز تثبيت النمرة ات المتابع لاتحاد النقل الجوى الدولي . وعندما يكون ذلك غير ممكن يتم الاتفاق على التعرفات ذات العلاتة بأية طرق او متاطع محددة بين مؤسسات الطيران المعينة المعنية ، وفي كل الاحوال يجب أن تقدم تلك التمرنات السي سلطات الطيران في كالا الطرنين المتماقدين للموانقية عليها طبقا للاجراءات المطبقة في كل طسرف متعاقب
- ب ــ اذا لم تتفق مؤسسات الطيران المعينة المعنية على التعرفات ، أو اذا لم توافق سلطات الطيران في احد الاطراف المتعاقدة على التعرفات المقدمـةاليها ، طبقا للفقرة ٢ ــاً من هذه المادة مانه يجـــب على سلطات الطبران للطرفين المتعاقدين ان تسعى للتوصل الى اتفاتية تعرفات مناسبة .
- ج اذا لم تتومل سلطف الطيران إلى انفاتية التعرفات المشار اليها في الفترة ٢ ب من هـذه المادة ، قانه يجب حل الخلاف طبقا لنصوس المادة ١٥ من الاتفاتية الحاليسية .
- د ــ لاتدخل التعرفه الجديدة الى حيز النفــاذ اذا كانت سلطات الطيران في اي طرف متعاقد غــي راضيه عنها ، باستثناء النصوص الواردة في المنترة ٣ من المادة ١٥ من الانتفاتية الحالية، السب حين تعديد التعرفات طبقا لنصومن هذه المادة ، قان التعرفات السارية المفعول يجب ان تسود ،

#### المادة الثانيسة عشسرة

يجب على سلطات الطيران لاي طرف متعاقد تزويد الطرف المتعاقد الاخر وبناء على طلبها بالمعلوم التعاقد والإحصائيات المتعلقة بالحركة المحملة من قبل مؤسسات الطيران المعينه للخدمات المتفق عليها في الطرف المتعاقد الاول من والى اتليم الطرف المتعاتد الاخر والتي يتم اعدادها وتقديمها بصورة عادية من قبل مؤسسسات الطيران المعينة لسلطات الطيران الوطنية لاغسسراض الاعلان . اية بيانات احصائية اضاغية للحركة الجويسة والتي يمكن لسلطات الطيران المدني في اي طرف متعاقد ان تطلبها من سلطات الطيران المدني التابعة للطرف التعلَّقد الآخر وبناء على طلبها يجب أن تخضع لشاور التمتبادلة بين سلطات الطيران الدني في الطرفيسسان

#### المادة الثالثية عشيرة

- ١ ... تمشيا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانسون الدولى ، يؤكد الطرفان المتماقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لممارسة امن الطيران المدنسسي ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكمسلا للاتفاقية الحالية . على الطرفين المتعاقدين وبدون الحاق ضرر بحقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القائسون الدولي ان يتصرفا بشكل خاص وفقا لاحكام اتفاقية الجرائم وبعض الافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعه في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، اتفاتية تمع الاستيلاء غير المشروع على على الطائرات والموقعه في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون اول ١٩٧٠ واتفاتية تمع الانعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعه في مونتريال بتاريخ ٢٣ ايلـــــول ١٩٧١ .
- الخاصة بهم لمنع المعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية واية اعمال اخرى غير مشروعة ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، اطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحه الدوية ومنع اي تهديد لخر ضد امن الطيران المدني .
- ٣ يجب على الطرفين المتعاقدين وبعلاقاتهما المتبادلة العمل طبقا لاحكام امن الطيران الموضوعة من قبـــل منظمة الطيران المدنى الدولية والمعينه في صورةملاحق معاهدة الطيران المدنى الدولية بقدر ما تكون تلك الاحكام الامنية سارية المعول على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما الزام مؤسسات الطيران لديهم والمستثمرين للمطارات في التليميهما بــازيعملوا وقتا لاحكام أمن الطيران المشار أليهـا .
- ٤ -- يوانق كل طرف متعاقد على انه يجوز الزام تلك المؤسسات بمراعاة احكام امن الطيران المشار اليها في المترة ٣ اعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الاخر بالنسبة للدخول الى أو المغادرة من أو خلال العبور في اتليم ذلك الطرف المتعاقد . على كل طرف متعاقدان يتخذ تدابير مناسبة في اتليمه لحماية الطائسسرات وتنتيش المسافرين ، الطاقم ، الامتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل واثناء صعود المسافرين او تحميل البضائع . وعلى كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لاي طلب يتدمه الطرف المتعاقد الاخر ، لاتفاد اجراءات امنية خاصة في مواجهة تهديد معين .
- ٥ يتوم كل طرف متماقد عند وقوع حادث او تهديدبحادث من حوادث الاستيالة غير المشروع على الطائرات الدنية او اى معل من الامعال الاخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ركابها، أطتمها المطارات او تجهيزات وخدمات الآلاحه الجويب بمساعدة الطرف الاخر عن طريق تسهيل الاتصالات والتدابير اللائمة الاخرى التي تستهدف انهاء الحادث او وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وامان .

#### المادة الرابعسة عشسرة

تتوقر النيه لدى كلا الطرفين المتعاندين بانه يجبان تجري مشاورات مستمرة بين سلطات الطيران المدنى في الطرفين المتماتدين للتلكيد على التماون الوثيق فـــيجميع المسائل التي تؤثر على تنفيذ الاتفاتية الحالية ،

# المادة. الخامسة عشرة

١ -- اذا نشا أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيمنسسا ينملق بتقدير أو تطبيق الانفاقية التعالية أن فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الامر مساولة تسوية الخلاف بطريق المفاؤضات بينهما . . . .

٢ — اذا غشل العلرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن وبناء على طلب اي طرف منعاقد احالته لاتخاذ قرار بذلك الى هيئة مكونة من ثلاثة محكمين ، يعين كل طرف متعاقد واحدا منهم ويعين ن الثلاث من قبل المحكمين الاثنين الذين عينته إلاطراف المتعاقدة شريطة أن لا يكون المحكم الثالث في رعايا أي من الطرفين المتعاقدين .

يجب على كل من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم خلال مدة .٦ يوما من تاريخ تسلم اي من الطرفيسة المتعاقدين مذكرة دبلوماسية من الطرف المتعاقد الاخر تطلب التحكيم في الخلاف ويجب أن يتفق على المحكم الثالث خلال مدة .٦ يوما اخرى .

اذا غشل احد الاطراف المتعاقدة في تعيين محكم له خلال مدة . ٦ يوما او اذا لم يتم الاتفاق على المحكسم الثلث خلال المدة المسار اليها غانه يمكن لرئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدنى ان يطلب منسه من تبل طرف متعاقد تعيين محكم او محكمين .

٣ - يجب على الطرنين المتعاقدين الامتثال لاي قرار صادر طبقا الفقرة ٢ من هذه المادة .

# السادة السادسة عشرة

ا سيحق لاي طرقة متعاقد وباي وقت طلب مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر بغرض تعديل الاتعاقية الحالية هذه المشاورات يجب أن تبدأ خلال فترة ستين يوما من تاريخ استلام ذلك الطلب .

٢ ـــ اذا كان التعديل يتعلق بنصوص الاتفاتية الحالية غير تلك الموجودة في الملحق ، فأنه يجب ان يوافق على التعديل من قبل كل طرف متعاقد وذلك طبقا للاجراءات الدستورية ، لدى كل منهما ويجب ان يدخل الـــى حيز التنفيذ من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تشير لتلك الموافقة .

٣ — اذا كان التعديل يتعلق نقط في الملحق ، قان المشاورات يجب ان تكون بين سلطات الطيران في كلا الطرئين المتعادين ، وعندما نوافق تلك السلطات على علاقة جديد او ملحق معدل ، قان التعديلات المتفق عليها يجب ان تدخل إلى حيز التنفيذ بعد ان يتم التاكيد عليها عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية .

#### المادة السابعة عشيرة

اذا دخلت معاهدة جماعية تخص النتل الجوي الىحيز التنفيذ وتتعلق بكلا الطرفين المتعاندين ، غانه يجب أن تعدل الاتناتية الحالية لكي تكون مطابقة لنصوص تلك المفاهدة .

## المادة الثامنية عشيرة

يحق لاي طرف متعاقد في اي وقت ان يبلغ الطرف المتعاقد الاخر عن نيته في انهاء الاتفاقية الحالية ، ويجب ان ترسل نسخة من الاسعار في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدنى الدولية ، اذا تم اعطاء مثل هذا الاشعار الاتفاقية الحلية سينتهي العمل بها بعد سنة واحدة من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الاخر لاشعار الانهاء الا اذا تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب الاشعار مدار البحث قبل انتهاء تلك المدة .

اذا عشل الطرف المتعادد الاخر بالاترار بالاستلامة أن الاشبعار يعتبر في حكم الاستلام بعد منسي اربعة عشر يوما على تاريخ تسلم منظمة الطبران المدني الدولية لنسخة وسيسا .

# المادة التاسعة عشيرة

يجب أن تعسجل الانفائنية الحالية واية تعديلات عليها لدى منظمة الطيران المدني الدولية .

## المسادة العشرون

يجب أن تتم الموافقة على الاتفاتية الحالية من قبل كل من الطرفين المتفاقدين وذا للجراءات الدستورية ، لدى كل منهما ويجب أن تدخل الى حير التنفيذ بتاريخ تبادل الذكرات الدبلوماسية التي تبين السك الموافقة .

واثباتا على ذلك وقع المغوضان بالتوقيع نيابة عن حكومتيهما المعنيتين على الاتفاتية الحالية.

هرر على نسختين باللغة الانجليزية ، في عمان هذا اليوم الثالث عشر من نيسان عام ١٩٩١ .

عن المكومسة اليابانيسة يوجسي اكيسسدا مغير اليابان في عمسان

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المحمد جويوسور مدير عام سلطة الطيران المدني

## ملحيق الطيرق الجويسة

الطرق التي سيتم التشغيل عليها من قبل مؤسسة او مؤسسات الطيران اليابانية في كلا الاتجاهين : - نتاط في اليابان -- نقطة توسط واحدة يتم تحديدها فيما بعسسد -- عمان .

#### ملاحظے : ــ

مؤسسة او مؤسسات الطيران اليابانية يمكن ان تستخدم نقطة عمان نقط بعد ان يتم انتتاح مطار كنساي الدولي الخدمات الجوية الدولية .

٢ ــ الطرق التي سيتم التشغيل عليها من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران في الملكة الاردنية الهاشمية في كلا
 الاتعاهين:

نتاط في الملكة الاردنية الهاشمية \_ دلهسي \_ أوساك \_ \_ ا

#### ملاحظ\_\_\_ة : \_\_

مؤسسة او مؤسسات الطيران في المملكة الاردنية الهائسمية يمكن ان تستخدم نتطة اوساكا منط بعد ان يتم امتاح مطار كنساي الدولي للخدمات الجوية الدولي

٣ - الخدمات الجوية المتفق عليها والمتدمة من تبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعينة في أي طرف متعاتد يجب أن تبدأ من نقطة في الليم ذلك الطرف المتعاتدلكن النقاط الاخرى على الطريق المحدد غانه يمكسن للوسسة الطيران المعينة عذفها من أي جزء أو منجميع رحلاتهسا.

# تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري قرار صادر عن وزير المالية

معلا باحكام المادة ٤٩ من قانون النقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٢ من تانون التتاعد العسكري رتم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ اقرر تشكيل لجنتي التقاعد المنسي والعسكري كما يلي : -

# ا \_لجنــة التقاعــد المنــي

\_ رئیســا 

 عضوا ونائبا للرئيس في حالة غيابه ٢ ــ السيد عبر العمـــري

> \_ عضوا ٣ \_ السيد خطيب الخطيب

بكون اي من السيد احمد الرمحي والسيدة وماء حجاج والسيدة نعمه حسن عضوا بديلا في حالة غياب اي من العضوين الاصيلين ويشترط في كل الاحوال حضور رئيس اللجنة او نائبه اجتماعات اللجنة .

#### ب ـ لمنـة التقاعـد العسكـري

ــ رئيسـا 

\_ عضوا ونائبا للرئيس في حالة غيابه ٢ \_ السيد عمر العمسري

٢ - الضابط المنتدب من الجهة العسكرية

يكون احد السادة احمد الرمحي وسالم العناسو دعضوا بديلا في حالة غياب السيد عمر العمري ويشترط في كل الاحوال حضور رئيس اللجنة او نائب احتماهات اللجنة .

يمبل بهذا الترار اعتبارا من ١٦ـ٥-١٩٩٤ م ٠

## غرار صادر عنن وزير الماليسة

عملا باحكام المادة ٣٥ من تانون التتاعد المدنسيرتم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٦ من تانون التتاعيد العسكري الرر أن ينوب الدكتور عواد بريزات عـنوزير المالية في تبلغ ترارات لجنتي التقاعـــد الدنــي والعسكري والطعن بها امام محكمة العدل العليا حسب الاصول على أن بكون السيد سهيل الجيوسي بديلا له في

يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٦-١-١٩٩١ م ٠

وزير الماليسة ســـامي قمــوه

#### قسرار رقسم - ۱ - لسننسة ١٩٩٤ صادر عن المجلس المالي لتفسير الدستور

اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور بناء علىكتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رتم ٣-١٥-١-١٥٨ تاريخ ١٣-١--١٩٩٤ المتضمن ترار مجلس الاعيــانبتوجيه الطلب الى المجلس العالي لتفسير الدستور للنظر من جديد نيما اذا كانت احكام الدستور تجيز اصدار قائون نقابة للمعلمين الموظفين العموميين من معامس وزارة التربية والتعليم على غرار تانون نقابة المعلمين المعروض على مجلس الامهة .

وبعد الاطلاع على طلب مجلس الاعيان والطلب السابق في هذا الخصوص موضوع كناب سيادة رئيسس الوزراء رقم ن ١٤ ــ ١٩١٩ تاريخ ١-٣٣ــ ١٩٩٣ ومشروع تانون نتابة المعلمين المعروض على مجلس الامة وندنيق النصوص الدستورية يتبين ما يلي: \_\_

أن الدستور في المواد ٢٤ - ٢٧ اتر مبدأ الفصل بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والتضائية ، ماناط السلطة التشريعيسة بمجلس الامة والملك ، والسلطة التنفيذية بالملك الذي يتولاها بواسطة وزرائد، والسلطة القضائية بالمحاكم على اختلاف انواعه الواعها . عبالنسبة للسلطة التشريعية مانها نعلك حق التشريع في جميع الامور باستثناء المسائل التي انيط حق التشريع ميها لسلطة اخرى بمتتضى نس خاس

وقد الناطئ المادة ــ ١٢٠ من الدستور بالسلطة التنفيذية حق التشريع في مسائل عينتها بطريق الحسر

(التقسيمات الإدارية في الملكة الاردنية الهائسمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صالحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها 

يستفاد من هذا النص ان الدستور حصر حسق التشريع في المسائل المتعلقة بالوظفين العموميين من تعيينهم وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياته واختصاصاتهم بمجلس الوزراء بموجب انظم

ان حكم النص الخاص هو حكم متيد واطلاته بنطوي على خروجه عن التيد ، وبما أن الدستور تد حصر النشريع في الامور المتعلقة بالموظفين العموميين بمجلس الوزرامان السلطة التشريعية لا تملك حق التشريع في المسائل المتعلقة بالموظلين العموميين لان الدستور قد اناط هذا الحق بالسلطة التنفيذية على اعتبار انه من الضمانات الدستورية اللازمة لاستقلال السلطـــة التنفيذية .

ماذا خرجت السلطة التشريعية على هذا المبدأ وتناولت تلسك المسائل بالتشريع مان القلنون الذي تصمدره بهذا الشأن يكون مخالفا للدستور .

وحيث أن معلمي وزارة التربية والتعليم هم موظنون عموميون ويخضعون لنظام الخدمة المدنية المسادر بموجب احكام المسادة --١٢٠ من الدستور ، مسان الاحكام الدستورية لا تجيز اصدار تانون لنتابة المعامين

على هذا استقر تنسيرنا وجوابنا على طلب بمجلب بن الاعيبان .

رئيس المجلس العالي رئيس مجلس الاعيان احمــد اللوزي

رئيسس

محكمة التمييز

عبدالكريم معساد

مجلس الاميان زيسد الرغاعي

عضــو

قاضيي محكمة التمييسز فايز مبيضين

مجلس الاعيسان مجلس الاميسان احمسد الطراونة مضسر بدران

تأضيى محكمة التميياز خليف السحيمات

محكمة التميياز عمسر اباظسة